

# عدالة المقارنة الطهوية: متى يصبح ترتيب الأطباق قابلاً للدفاع؟

مقترح منهجي لأحمد عصام المعدراني في بناء المقارنة وتفسير الترتيب

## البيانات الرسمية للمقال

|                                                                                                            |                    |                                      |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|--------------------------------------|
| <br>امسح للتحقق من المقال | رقم المقال<br>8295 | كاتب المقال<br>Ahmad Issam Maadarani |
|                                                                                                            | رقم الحماية<br>—   | كود المقال<br>—                      |
| المرجع<br>—                                                                                                |                    |                                      |

بقلم: أحمد عصام المعدراني

قد يكون وصف الطبق دقيقاً، بينما تظل مقارنته بطبق آخر غير عادلة. يقترح هذا المقال فصل جودة الملاحظة عن صلاحية المقارنة، وبناء الترتيب على مهمة معلنة وشروط متكافئة وأسباب يمكن مراجعتها. المقترح إطار مهني قابل للاختبار، وليس معياراً معتمداً أو نتيجة دراسة تجريبية.

## 1. المشكلة تبدأ قبل منح الدرجة

حين يتذوق المحكم طبقين، لا يسأل فقط أيهما أمتع؛ إنه يقرر أيهما يستحق التقدم ضمن مهمة محددة. قد يتفوق طبق في دقة التنفيذ، وآخر في وضوح الهوية، وثالث في ملاءمة الخدمة. إذا تغير معنى التفوق أثناء التذوق، يصبح الترتيب تعبيراً عن انتقال المحكم بين معايير مختلفة. لذلك تبدأ العدالة بتحديد السؤال الذي يُراد من المقارنة الإجابة عنه، قبل رؤية المشاركات.

## 2. وحدة المقارنة: أداء ضمن تكليف

يقترح الإطار اعتماد «الأداء ضمن التكليف» وحدةً للمقارنة، بدلاً من شكل الطبق أو مقدار تعقيده. يوصف التكليف بحدود الموارد والوقت والمطلوب والقيود، ويُبين ما إذا كانت الأصالة أو التقنية أو الاتساق جزءاً من المهمة. لا تُضاف مكافأة للتعقيد لمجرد وجوده؛ يُسأل عما إذا كان هذا التعقيد قد أدى وظيفة معلنة. وكل معيار لا يرتبط بالتكليف يحتاج إلى تبرير قبل إدخاله في الترتيب.

## 3. التكافؤ لا يستلزم تشابه الأطباق

التكافؤ المقترح يعني فرصاً متقاربة لإظهار الأداء، لا فرض لغة طهوية واحدة. لا يجوز جعل ارتفاع البناء أو كثرة العناصر دليلاً تلقائياً على الامتياز إذا كان التكليف يسمح بطبق مقتصد. وتحتاج السمات المرتبطة بسياق ثقافي إلى وصف وظيفتها قبل تقييمها؛ فالخشونة المقصودة لا تُحكم بمنطق النعومة المطلوبة في طبق مختلف. يبقى السؤال: هل تحقق الملمس المطلوب، وهل خدم التجربة التي يتيحها التكليف؟

## 4. حالة افتراضية: طبق مقتصد وآخر مركب

لنفترض طبقاً من ثلاثة عناصر وآخر من تسعة، وكلاهما يحقق تكليفاً يركز على التوازن ودقة التنفيذ. يسجل المحكّم في الأول وضوح النكهة واستقرار الملمس، وفي الثاني انتقالات ممتعة مع عنصر يربك النهاية. لا يكفي عدّ العناصر لتفضيل الثاني، ولا يكفي الاحتفاء بالبساطة لتفضيل الأول. يُحسم الفرق بأدلة المعيارين المعلنين. أما إذا كان التكليف يطلب تعدد تقنيات محددة، فإن غيابها يصبح ذا صلة؛ فقد تغير التكليف لا قيمة الملاحظة.

## 5. اختبار قابلية الدفاع عن الترتيب

قبل اعتماد نتيجة متقاربة، يعيد المحكّم صياغة سبب الفرق دون الاستناد إلى اسم صاحب الطبق أو مكانته. ثم يسأل: هل سيظل السبب صالحاً لو انعكس ترتيب التقديم؟ وهل يمنح المعيار نفسه للطبقين؟ وهل يكفي الفرق الملاحظ للقول بتقدم واضح؟ لا يلزم هذا الاختبار بإعلان تعادل خارج قواعد المسابقة، لكنه يوجب إظهار هشاشة الفصل عندما تتجاوز دقة الأرقام قوة الأدلة.

## 6. بروتوكول عمل قابل للتطبيق

تُكتب المهمة والمعايير وأوزانها قبل التقييم، وتُقدّم المعلومات الضرورية بصورة متكافئة. تُوثّق ظروف الخدمة وأي اختلاف مؤثر، ويُسجل كل محكّم ملاحظاته الأولية بصورة مستقلة قبل النقاش. تُربط الدرجة بوصف محدد، ثم تُراجع الفروق القريبة باستخدام الأسباب نفسها. لا يفرض النقاش إجماعاً مصطنعاً؛ يحفظ الاختلاف المعلل ويُبين القاعدة التي حسمت الترتيب. وأي تغيير لاحق في الأوزان يستلزم إعادة تقييم جميع المشاركات المتأثرة.

## 7. كيف يُختبر المقترح؟

يمكن تصميم تجربة تدريبية تقارن تعليقات محكّمين يعملون بتكليف مكتوب مع تعليقات مجموعة تعمل بتعليمات عامة، مع توزيع متوازن لترتيب تقديم الأطباق. يُحدد مسبقاً ما سيُفحص: ثبات استخدام المعايير، ووضوح أسباب الفروق، ومدى تغير الترتيب عند إعادة العرض. الاتفاق وحده لا يثبت العدالة؛ فقد تتفق المجموعة على معيار غير ملائم. لهذا يجب فحص صلة التعليق بالتكليف، مع الإقرار بأن النتائج لا تعمم تلقائياً على جميع السياقات.

## 8. الخلاصة وحدود الاستخدام

الترتيب القابل للدفاع لا يبدأ بالسؤال عن الطبق الأعلى رقماً، بل عن مشروعية المقارنة التي أنتجت الرقم. لا يزيل الإطار اختلاف الأذواق ولا يمنح حياداً مضموناً، لكنه يطلب من المحكّم كشف المعيار والشرط والدليل. العدالة هنا ممارسة قابلة للمراجعة: أن يستطيع صاحب أي طبق فهم سبب النتيجة، وأن يُطبّق السبب نفسه عندما تتغير الأسماء والأشكال.

## 9. بطاقة عمل مختصرة

| الحقل    | سؤال المراجعة                | ما يُوثّق                          |
|----------|------------------------------|------------------------------------|
| التكليف  | ما الأداء المطلوب؟           | اكتب المهمة قبل رؤية الأطباق.      |
| التكافؤ  | هل المعلومات والفرص متقاربة؟ | وثّق اختلافاً قد يؤثر في المقارنة. |
| الفرق    | ما الدليل الذي يبرر التقدم؟  | اربط الملاحظة بمعيار معلن.         |
| المراجعة | هل يتجاوز الفصل قوة الدليل؟  | سجل هشاشة الفرق دون تعديل القواعد. |

للاستشهاد: المعدراني، أحمد عصام (2026). «عدالة المقارنة الطهوية: متى يصبح ترتيب الأطباق قابلاً للدفاع؟». مقالة منهجية، الإصدار 1.0.

© 2026 أحمد عصام المعدراني. جميع الحقوق محفوظة، مع مراعاة الاستثناءات المقررة قانوناً.